



وجهة نظر المجلس الأعلى للتعليم
في البرنامج الاستعجالي المقدم من قبل القطاعات
المكلفة بالتربية والتكوين

أكتوبر 2008

المحتويات

أولا المنطلقات

ثانيا: تقدير إجمالي وتوصيات عامة.

ثالثا: النهوض بتعليم أولي جيد.

رابعا: تحقيق تعليم إلزامي جيد لجميع الأطفال المغاربة إلى غاية استيفائهم 15 سنة.

خامسا: حفز المبادرة والامتياز في الثانوي التأهيلي والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني.

سادسا: معالجة الإشكاليات الأفقية:

1. هيئة ومهنة التدريس؛

2. التحكم في اللغات؛

3. اللاتمركز واللامركزية.

سابعا: توصيات ختامية: ثلاثة شروط حاسمة للنجاح.

أولاً: المنطلقات

في إطار إعطاء نفس جديد لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وتحسين جودة المدرسة المغربية ومردوديتها، دعا جلالة الملك في افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2007 الحكومة : « لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي لتعزيز ما تم تحقيقه، و تدارك ما فات، من خلال تفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الحلول الشجاعة والناجعة لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية، التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم ».

وفي خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2008، دعا جلالة الحكومة إلى السهر على حسن تفعيل هذا البرنامج، مؤكدا على ضرورة انخراط الجميع فيه بقوة، حتى لا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري.

ولقد وجد هذا التكليف الملكي ترجمته العملية في التزام الحكومة، ولاسيما وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ووزارة التشغيل والتكوين المهني ببلورة وتنفيذ البرنامج المذكور.

كما أسهم المجلس الأعلى للتعليم، من جهته وفي نطاق اختصاصاته، في تنفيذ هذا التكليف الملكي السامي:

- من خلال تقريره الأول حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، حيث وقف على عناصر تشخيص المنظومة، واقترح بعض المبادئ والتوصيات التي يمكن أن تُوجّه أورايش التجديد ذات الأولوية في الأفق المنظور؛
- وبتقديم ملاحظات واقتراحات ترمي إلى إغناء البرنامج الاستعجالي، سواء أثناء الدورة العادية السابعة للمجلس ليوليوز 2008، أو من خلال المساهمات التي قدمها أعضاء المجلس وخبراته، وكذا الهيئة الوطنية للتقويم، والتي تم عرض ملخص تركيبي عنها خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 9 شتنبر 2008.

وقد أسفرت أشغال نفس الجلسة عن التوصية ببلورة الملاحظات والمقترحات المدلى بها في وجهة نظر، يتم التركيز فيها على بعض المجالات والمشاريع المتضمنة في البرنامج.

تجدر الإشارة إلى أن الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي للتكوين المهني سيتم إدراجها ضمن المحور الخامس أدناه، المتعلق بحفز المبادرة والامتياز، انسجاما مع المقاربة التي اعتمدها المجلس في تقريره الأول، وإقتناعا منه بتكامل المنظومة

الوطنية للتربية والتكوين، وتناسق مكوناتها، وضرورة تمتين الجسور بينها، في إطار نظرة شمولية تتجاوز المقاربة القطاعية.

ثانياً: تقدير إجمالي وتوصيات عامة

قبل الوقوف على المحاور الكبرى للبرنامجين المقدمين، يود المجلس الإدلاء بتقديره الإجمالي، وتوصياته العامة في شأنهما، كما يلي:

- تتمين فحوى وجودة العمل المنجز، في استهداف لأوراش العمل ذات الأولوية، بالنسبة للسنوات الأربع القادمة، وفي حرص على انسجامها عموماً مع توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومع مقترحات التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم، واعتبار أن الموازنة بين الطموح والواقعية في المشاريع المقترحة، ونجاعة مقارنة تطبيقها، والتدبير الدينامي المتدرج لعمليات التنفيذ، والتقييم السنوي للنتائج المحصلة، ستشكل القواعد الحاسمة لتحقيق النتائج المستهدفة، ومن ثم الانعطاف النوعي المنشود؛
- الدعوة إلى ضرورة التمييز، من جهة، بين بُور الاستعجال الفعلية، ومن جهة أخرى، بين الإشكاليات الهيكلية التي تتطلب معالجة طويلة الأمد. من تم، يتعين تركيز الجهود خلال السنوات الأربع المقبلة، بالأساس، على القضايا التي تستوجب معالجة سريعة واستثنائية وفي مقدمتها، التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم بمواصفات الجودة لكل الأطفال المغاربة إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر، وإعادة التركيز على المعارف والكفايات الأساسية في سلكي الابتدائي والإعدادي، مع مواصلة الاجتهاد والتشاور والاستناد إلى الخبرة، لبلورة الحلول الملائمة للإشكاليات والاختلالات التي ما تزال تعترض المنظومة؛
- تتمين تخصيص وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حيزاً هاماً من برنامجها لتشجيع المبادرة والتميز بالثانوي التأهيلي والجامعة، مع تأكيد المجلس على ضرورة توخي على أعمال مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص في مختلف التدابير المتضمنة في البرنامج، سواء تعلق الأمر بالمتعلمين، أم بمجالات الاستهداف التربوية؛
- تأكيد المجلس على أهمية تشجيع تنمية العرض التربوي للتعليم الخاص، الذي يتسم حالياً بلا تجانسه، سواء من حيث وضعه أو دوره أو جودته، والدعوة إلى

دعمه ضمن منظور يقوم على التمييز بين تعليم خاص حر وآخر تعاقدى مع الدولة.

فإلى جانب التعليم الخاص القائم، الذي سيواصل مزاولة نشاطه في إطار القواعد الاقتصادية والقانونية التي يخضع لها أي نشاط حر، يدعو المجلس إلى استشراف آفاق جديدة تفسح المجال لمؤسسات للتعليم الخاص تربطها علاقات تعاقدية مع الدولة، تلتزم بموجبها هذه المؤسسات باحترام ضوابط واضحة فيما يخص المقاربة البيداغوجية، والجودة، وتكلفة التمدرس، والتقويم. على أن تستفيد في المقابل، من آليات خاصة للدعم، باعتبار تحويلها صلاحية الاضطلاع بخدمة عمومية. دون أن يتم ربط دورها أو اختزاله في تدبير المؤسسات العمومية القائمة كما هو مقترح في البرنامج الاستعجالي.

في إطار هذا الوضع الذي يقع بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، يتعين أن تشكل هذه المؤسسات فضاء للتجديد والاستباق البيداغوجي وتشجيع الامتياز في مجموع مكونات المنظومة التربوية. كما أن عليها أن تلتزم باحترام المبادئ الأساسية للخدمة العمومية، التي يجب أن تُميّز مختلف الأنشطة التعليمية، ولاسيما تلك المرتبطة بالتعليم الإلزامي، بوصفه تعليما تتحمل الدولة مسؤولية ضمان تعميمه بمقومات الجودة على كافة الأطفال المغاربة.

ومن أجل تجاوز الهوة القائمة في الموارد وفي الأداء بين قطاعي التعليم العمومي والخاص، يتعين جعل تحقيق نفس المعايير في الجودة في متناول كليهما، ولاسيما بالنسبة للتعليم الإلزامي. لذلك، فإن الدولة مدعوة إلى مواصلة دعمها الوازن والقار للتعليم العمومي؛

● التأكيد على أهمية تبني تدبير دينامي، متعدد السنوات للأهداف والوسائل التي جاء بها البرنامج، كفيل بتحيين فرضيات العمل على مستوى كل مشروع، بناء على التقويم المرحلي للنتائج المحصلة قصد الاستدراك المنتظم، و تسريع وتيرة الإنجاز؛

● اقتناعا من المجلس بأن نجاح المدرسة المغربية يُعد رهانا متقاسما، وبأن أي تقدم ملموس لن يتم تحقيقه دون الانخراط القوي والمستديم للجميع، فإنه يدعو كافة القطاعات والمؤسسات المعنية مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالمنظومة التربوية، وكذا الأسرة التربوية كافة، لأن تسهم في إنجاح هذين البرنامجين، في إطار نهج مشترك يروم دعم إصلاح المدرسة المغربية.

في ضوء ما سبق، يود المجلس التركيز، في الإدلاء بملاحظاته واقتراحاته، على بعض مجالات ومشاريع البرنامج المرتبطة على الخصوص بما يلي:

- النهوض بتعليم أولي جيد؛
- تحقيق تعليم إلزامي جيد لجميع الأطفال المغاربة إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر؛
- حفز المبادرة والامتياز في الثانوي التأهيلي والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني؛
- معالجة الإشكاليات الأفقية المرتبطة أساسا بهيئة ومهنة التدريس، والتحكم في الكفايات اللغوية، وتعميق نهج اللاتمرکز واللامركزية؛
- الشروط الحاسمة للنجاح، ولاسيما الريادة ونجاعة التدبير، والموارد المالية اللازمة، والتزام كل الفاعلين بواجباتهم المهنية، كل حسب موقعه ودوره ضمن مختلف مستويات المنظومة.

ثالثا: تعميم تعليم أولي جيد

إن المجلس، إذ يؤكد على أهمية إدراج البرنامج لمشروع تطوير التعليم الأولي ضمن أولوياته، فإنه يعتبر أن التدابير المقترحة في هذا المشروع تكاد تغلب عليها المقاربة التقليدية، التي أبانت عن محدوديتها، وعدم ارتكازها على التجديدات الجوهرية الكفيلة بتجاوز العوائق التي تعترض النهوض بهذه الحلقة الحاسمة في المسار الدراسي للمتعلمين.

هكذا، سيكون من الصعب حدوث تغيير فعلي في التعليم الأولي، دون بلورة منظور بيداغوجي واضح، وباعتماد الصيغ المعتادة التي جرى العمل بها لحد الآن، من قبيل اقتصار البرنامج على:

- فتح أقسام مُدمجة في مؤسسات التعليم الابتدائي (لا تتعدى 3600 حجرة)؛
- تخصيص مُدد قصيرة للتكوين (5 أيام x 3 حلقات)، لا يمكن أن تستجيب لمتطلبات التأهيل المتين للمربيين والمربين؛
- الرهان على الخواص في توسيع العرض التربوي للتعليم الأولي؛
- محدودية الغلاف المالي المرصود للمشروع، مما لا يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة من التعليم الأولي. حيث إنه، وعلى سبيل المثال، يخصص تكلفة فردية سنوية للطفل لا تتجاوز 500 إلى 600 درهم. مما يجعلها لا تفي بمتطلبات التمدرس والجودة المتوخاة، والتي

تستلزم تكلفة سنوية فردية تصل إلى ما يناهز 6000 درهم، في ضوء المعايير المستخلصة من بعض الدراسات الوطنية.

ومع استحضار المجلس للجهود المبذولة في بلورة هذا المشروع، فإنه يقترح مراجعة توجهاته، على نحو يضمن تحقيق الأهداف المسطرة له. ويوصي، على الخصوص، بابتكار نموذج جديد لتعليم أولي مغربي، يكون مدخلا حقيقيا لتعليم جيد للجميع، ورافعة لتكافؤ الفرص، وضمان تكوين متين وناجع للفاعلين التربويين. كما يدعو إلى أعمال مبدأ التمييز الإيجابي بهدف توسيع ولوج التعليم الأولي أمام كافة الأسر، بتكلفة مناسبة وفي ظروف جيدة. ويراد من هذا النموذج للتعليم الأولي، أن يكون مفتوحا في وجه جميع الأطفال البالغين سن الرابعة، بفرص متكافئة، وبمواصفات ومعايير موحدة للجودة في المستويات المتعلقة أساسا بما يلي:

- البنيات التحتية: البنايات والفضاءات الضرورية، في ضوء حاجات الأطفال وخصوصياتهم؛
- المنظور التربوي والمحتويات: الغايات، الأهداف العامة، مرجعية الاستعدادات والمؤهلات التربوية ما قبل المدرسية، المقاربات والأدوات والأنشطة البيداغوجية؛
- التأطير والتكوين: التكوين الأساس والمستمر وإعادة التأهيل لفائدة المربيين والمربيين، وهيئة التتبع والتأطير، في انسجام مع مقومات المنظور التربوي.

وسيكون من المفيد إخضاع التصور الجديد لهذا المشروع للتجريب والتقييم خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على أن يفضي ذلك إلى وضع برنامج عمل ناجح و متماسك وقابل للتعميم، تُرصد له الموارد البشرية والمالية اللازمة.

رابعا: تحقيق تعليم إلزامي جيد لجميع الأطفال المغربية

إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر

اعتبارا للأهمية القصوى والاستعجالية التي يكتسيها هذا الورش الحاسم في مسار إنجاح المدرسة المغربية، فإن المجلس، إذ يبدي تجاوبه مع طموح البرنامج لتوسيع العرض التربوي، رغم الصعوبات القائمة، ويؤكد على ضرورة التزام الدولة بضمان تدرس جيد لجميع الأطفال المغربية إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر، فإنه يدعو إلى مضاعفة الجهود المعبر عنها في البرنامج الاستعجالي، من أجل التحقيق الأمثل والشامل لهذا الهدف، وذلك في اتجاه اتخاذ تدابير ناجعة، استثنائية أحيانا، تستهدف الجوانب الأساسية التالية:

- تدقيق المعارف والكفايات الأساسية والمكتسبات اللغوية حسب أهداف كل من السلك الابتدائي والإعدادي. لهذا الغرض، يمكن استثمار نتائج برنامج تقييم التعلمات في هذين السلكين، الذي تنجزه الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس بالتعاون مع المركز الوطني للامتحانات والتقويم التابع لوزارة التربية الوطنية؛
- الرفع من جودة التعلمات، مع التركيز على تحسين مستوى التحكم اللغوي والمعارف الأساسية؛
- تقوية الدعم البيداغوجي، وملاءمته مع وضعيات التلاميذ وحاجاتهم، بتنويع مقارباته وآلياته، والرفع من الغلاف الزمني المخصص له، وتحديد مُدَّه والأطراف المسؤولة عن إنجازها؛
- تعبئة المدرسين والمتعلمين والأسر والشركاء، وبناء علاقات أكثر قرباً مع الجماعات المحلية لصالح المدرسة؛
- محاربة الهدر المدرسي والحد من ظاهرة التكرار، مع تنويع آليات الدعم المدرسي لفائدة الأطفال المنتمين للأسر والمناطق التي تعاني وضعيات اجتماعية صعبة. وكذا إرساء شراكات مؤسسية كفيلة بضمان إسهام مختلف القطاعات والهيئات المعنية في إنجاز هدف تعليم إلزامي جيد للجميع؛
- مع تأكيد أهمية تركيز الجهود على جودة التعلمات، وعلى الاحتفاظ بالأجيال التي ستلج المدرسة حديثاً، فإنه لا يمكن، في نظر المجلس، تجاهل مصير شريحة مهمة من الأطفال واليافعين المتواجدين خارج المنظومة التربوية، إما لعدم التحاقهم بالمدرسة أصلاً، أو بسبب انقطاعهم عن الدراسة، وبدون أية مبادرة لإعادة إدماجهم في المدرسة، أو تمكينهم من بديل تكويني معين.
- ومن ثم، فإن قطاع التربية غير النظامية، بتجاربه الغنية المنجزة في السنوات الأخيرة، يعدُّ جديراً بإدراجه ضمن الأوراش ذات الاستعجال. غير أنه يتعين تقويم هذه التجارب، على نحو يفضي إلى اعتماد حلول مجددة لإعادة إدماج الأطفال المستهدفين في أسلاك المدرسة النظامية، أو تمكينهم من متابعة تكوينات موازية.
- وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد توصل بطلب رأي من الوزير الأول حول السياسات والمقاربات الواجب اعتمادها في مجال التربية غير النظامية، وسيصدر رأيه في الموضوع في غضون سنة 2009.
- مضاعفة الجهود المتعلقة بإحداث الداخليات لتشمل الإعداديات القائمة، ولاسيما في المناطق التي تتطلب ذلك، بدل الاقتصار على الإعداديات الجديدة كما ورد في البرنامج؛

- تمكين التلاميذ، ولاسيما في نهاية التعليم الإلزامي، من نظام فعال للإعلام والتوجيه، نحو التعليم الثانوي التأهيلي أو التكوين المهني، مع توفير أطر ومستشارين مؤهلين بالأعداد الكافية، وكذا بأدوات علمية لاستكشاف الميولات والمؤهلات؛
 - الاهتمام بالجوانب المتعلقة بتنمية الثقافة العامة، سواء من خلال البرامج والكتب المدرسية، أو الأنشطة المندمجة، أو المكتبات المدرسية، أو التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال...؛
- وعلاقة بتوسيع العرض التربوي، يدعو المجلس إلى إعادة النظر في فكرة إحداث وكالة مركزية للبنىات، والاتجاه، بدل ذلك، نحو مقارنة ترايبية تقوم على إشراك فعال للجماعات المحلية في عمليات البناء والتجهيز والصيانة وتوفير النقل المدرسي وسكن المدرسين، وعلى الأخص في العالم القروي.

أما بالنسبة لمدرسة الاحترام التي يتضمنها البرنامج، فإن المجلس إذ يشجع على كل التدابير الرامية إلى ترسيخ المواطنة والممارسة الديمقراطية وثقافة الحقوق والواجبات في المؤسسات التعليمية والتكوينية وفي فضاءاتها، فإنه يذكر بالمقترحات والتوصيات التي سبق له الإدلاء بها في رأيه رقم 07/2 في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني"، معتبرا أن من شأن استثمارها وتجسيدها العملي أن يسهم بالتدرج في تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المشروع.

خامسا: حفز المبادرة والامتياز في الثانوي التأهيلي والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني

1- الثانوي التأهيلي:

يسجل المجلس الأعلى للتعليم إيجابيا اتجاه البرنامج نحو تشجيع الامتياز عبر تدابير مجددة، من قبيل إحداث الثانويات المرجعية وثانويات التفوق، داعيا في نفس الوقت، إلى توضيح الفرق بين هذين النوعين من الثانويات، وتدقيق المواصفات المميزة لكل واحدة منهما، وذلك تقاديا لأي لبس في شأنهما لدى الرأي العام.

ويدعو إلى منح الثانويات التأهيلية استقلالية تدريجية، وتمكينها من وسائل العمل، الكفيلة بانخراطها في مشاريع تربوية متنوعة ومجددة، تشجع على حفز المبادرة والتفوق.

ومن شأن المقاربة بالمشروع، المستندة إلى التشاور بين الفاعلين البيداغوجيين، والسلطات التربوية والشركاء، أن تتيح التعبئة الضرورية، والمعالجة الأفضل للصعوبات على

المستوى المحلي، ومن ثم استكشاف سبل جديدة لتحسين مردودية الثانويات التأهيلية، مع قياس التقدم المحرز، وتحديد العوائق التي يتعين تجاوزها.

وإلى جانب ضرورة تشجيع الامتياز، في مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص، يؤكد المجلس على الارتقاء بمؤشرات الجودة في هذا السلك، وذلك بالتركيز أساساً على المكونات التالية:

- تنويع العرض التربوي لتمكين التلاميذ من خيارات بيداغوجية متعددة؛
- إقرار العمل بمشروع المؤسسة، وتمكين الثانويات التأهيلية، في إطار تحويلها استقلالية تدريجية، من الوسائل التحفيزية والآليات الضرورية للانخراط في مشاريع تربوية وتكوينية متنوعة، تشجع على المبادرة والتفوق والتنوع والامتياز، في تلاؤم مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- تنمية بعض المرافق الأساسية، من قبيل المختبرات والمكتبات والفضاءات الثقافية والرياضية؛
- الرفع من المقومات البيداغوجية وجودة التعلّمات، وعلى الأخص في الشعب العلمية والتقنية واللغات، وحفز المتعلمين على التوجه أكثر نحو الشعب العلمية والتقنية؛
- السعي إلى تطوير وتوسيع التعليم الثانوي التأهيلي التقني؛
- العمل على مراجعة نظام التقويم والامتحانات، من حيث طرقه وأساليبه وتنظيمه، في علاقته بالتجديد الذي همّ المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية؛
- إقرار برنامج لتكوين وإعادة تأهيل الأطر التربوية، وحفز التبريز وإعادة تأهيله باعتباره يوفر أجود أساتذة الثانوي التأهيلي.

2- التعليم العالي والبحث العلمي:

في ضوء التجربة الحالية للإصلاح الجامعي، وفي إطار الدينامية التي يعتمزم البرنامج الاستعجالي تقويتها لتعميق الإصلاح الجامعي، يقترح المجلس القيام بقراءة تقييمية واستشرافية لحصيلة منجزات الجامعة منذ دخول القانون رقم 01.00 حيز التنفيذ. ومن شأن هذا التقويم أن يُبرز مكتسبات الإصلاح، وأن يُمكن من اقتراح التعديلات التنظيمية والقانونية والتدبيرية اللازمة لاستكمال استقلالية الجامعات، وتحويلها الاضطلاع الفعلي بكامل اختصاصاتها، ولاسيما التعاقد مع الدولة والمقاولات، ضمن منطق العمل بالنتائج، المدعم بآليات ناجعة للقيادة والتقويم.

كما يدعو المجلس إلى الرفع من أعداد وقدرات أساتذة التعليم العالي. وبالفعل، فمن المرجح أن تكون لركود أعداد الأساتذة خلال السنوات الأخيرة، بفعل ندرة مناصب التوظيف،

من جهة، ونتيجة عملية المغادرة الطوعية من جهة أخرى، انعكاسات سلبية على جودة التدريس وعلى تأطير الطلبة. وهي انعكاسات قد تتفاقم مع التزايد المرتقب لأعداد الطلبة في غضون السنوات المقبلة.

لذلك، يعتبر المجلس أنه من المستعجل استباق الحاجيات من الموارد البشرية للتعليم العالي، مع الشروع منذ الآن، في تكوين جيل جديد من الأساتذة والباحثين المؤهلين.

من ناحية أخرى، ومن أجل تعزيز حفز الأساتذة الباحثين، وضمان تنمية مستدامة لقدراتهم، فإن المجلس يرى أنه من الضروري توسيع سلم تطورهم ومسار ترقيتهم المهنية.

وبالنسبة للبحث العلمي، فإن المجلس يعتبر أن تنمية البحث العلمي، تُعدُّ عملاً طويلاً النفس، يتطلب اتخاذ تدابير أولية في البرنامج، تكون كفيلة بالإعداد لبلورة إستراتيجية وطنية لمواصلة النهوض بالبحث العلمي والابتكار، بمشاركة كل الأطراف المعنية، ولاسيما أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، ذات الاهتمام والاختصاص.

3- تطوير التكوين المهني من خلال البرنامج الاستعجالي لهذا القطاع:

يسجل المجلس إيجابياً كون الدعامات الخمس الأساسية التي يقوم عليها البرنامج الاستعجالي الخاص بتطوير التكوين المهني، بما يرتبط بها من دراسات، تفتتح على المشاريع التنموية الكبرى، في ملاءمة للتكوين مع متطلبات الحياة المهنية، وحاجات سوق الشغل.

وإن المجلس، إذ يشجع اتجاه البرنامج نحو تعزيز التقارب بين الجامعة والتكوين المهني، في إطار الإجازة المهنية على الخصوص، فإنه يدعو، ولاسيما عبر إرساء شبكات التربية والتكوين، إلى المزيد من تقوية الممرات والجسور مع المنظومة التربوية ومع النسيج الاقتصادي. في هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى إشراك أكثر للفاعلين الاقتصاديين، ولاسيما بالمناطق التي تعاني من هشاشة النسيج الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يؤكد المجلس على إيلاء عناية أكبر لما يلي:

- مواصلة توسيع العرض التكويني والطاقة الاستيعابية، على نحو يواكب تطور التدفقات والأعداد المقبلة والطلب المتزايد؛
- ترسيخ النهج القائم على تنويع مسالك التكوين المهني ذات الصلة بالقطاعات الواعدة ومهن المستقبل؛

- وضع مخطط بيداغوجي متلائم مع متطلبات التكوين والحياة المهنية، يكون هدفه الأساس، الرفع من جودة التكوينات الممهنة، وتحسين مستوى التحكم في الكفايات اللغوية لدى المتدربين؛
- العمل على نهج مقارنة جديدة للموارد البشرية، ولاسيما المكونين، تقوم على حفزهم وتأهيلهم المستمر في تلاؤم مع التكوينات الجديدة، وتزويد الجيل الجديد منهم بتكوين أساس متين؛
- إصلاح نظام تدبير العقود الخاصة بالتكوين، في إطار توجهات الميثاق، وذلك عبر ابتكار آليات جديدة في هذا الشأن، يضطلع الفرقاء الاجتماعيون بدور أساسي في تدبيرها، وملاءمة الإطار القانوني المتعلق بتنظيم التكوين أثناء العمل على هذا الأساس؛
- العمل على إنجاز عمليات تقييمية لبعض المشاريع الرائدة من قبيل: التكوين بالترج المهني؛ المقارنة باعتبار الكفاءات والمكتسبات التكوينية واللغوية للمتدربين، تجربة الإجازة المهنية...

سادسا: معالجة الإشكاليات الأفقية

يرى المجلس أن إدراج البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، لمشاريع تروم معالجة الإشكاليات الأفقية، ولاسيما الموارد البشرية، والتحكم في اللغات، والحكمة، ضمن أولويات المرحلة المقبلة، يُعدُّ خطوة أولية في اتجاه إيجاد الحلول الملائمة لها.

غير أن ما ينبغي التأكيد عليه، في هذا الإطار، هو أن بلورة الحلول الناجعة لهذه القضايا، تتطلب منهجية رصينة وهادئة؛ منهجية مدعمة كذلك بمقاربة تشاركية وتشاورية مع الفرقاء الاجتماعيين، والفاعلين التربويين، ومعززة بالخبرة وبالوسائل اللازمة والتدابير العملية، الكفيلة بضمان حسن التطبيق. وهو ما يتطلب التعامل مع بعض المفاهيم الجديدة التي جاء بها البرنامج، من قبيل "التدبير الجهوي للموارد البشرية"، "الأستاذ المتحرك"، "التوظيف بالتعاقد"، "الساعات الإضافية الإجبارية" وغيرها، وفق مستلزمات هاته المقاربة، وكذا إخضاعها للتجريب، بالمعايير المتعارف عليها، للنظر في مدى إمكانية العمل بها ومدى قابلية تعميمها.

انطلاقا من ذلك، فإن معالجة إشكالية هيئة ومهنة التدريس والتكوين، ينبغي أن تستهدف في المدى القريب، وخلال تطبيق البرنامج الاستعجالي، إقرار برنامج لتنمية

المؤهلات والكفايات المهنية للفاعلين التربويين، باعتماد تكوين أساس ومستمر متينين، وفي المدى المتوسط والبعيد، إرساء تصور جديد يتجه بمهنة التدريس والتكوين نحو المهنة. ويقوم بالأساس، على:

- حفز هاته الهيئة وترسيخ التزامها بمسؤولياتها التربوية؛
- تحسين ظروف مزاومتها لعملها؛
- مواكبة مستجدات هذه المهنة واستشراف آفاقها، من حيث تنوع الكفايات والمهام والأدوار؛
- التأهيل المستمر للمدرسين الحاليين، واستشراف آفاق الجيل الجديد منهم، بتكوين أساس ومستمر متين، وفق مرجعية واضحة للمعارف والكفايات اللازمة، وبمعايير دقيقة ومتعارف عليها للتقويم والترقي المهني.

ولضمان الالتزام بهذا التصور الجديد من قبل المعنيين به، فإن المجلس يؤكد على أهمية جعله بمثابة تعاقد ثقة وارتقاء مع هيئة التدريس، ومع مختلف تمثلياتها، وعلى نحو يستوفي المستلزمات القانونية والتقنية والتشاركية، ووسائل التنفيذ الكفيلة بالنجاح في هذا المشروع الحاسم.

وبالنسبة للتحكم في الكفايات اللغوية، فإن المجلس، وإن كان يعتبر أن هذه الإشكالية تتجاوز، في عمقها وأبعادها السياسية والاجتماعية مسؤولية المدرسة، فإنه يدعو إلى التركيز، في المرحلة الحالية، على الجوانب المرتبطة بالتحكم في الكفايات اللغوية، ولاسيما المتعلقة منها بالمقومات البيداغوجية (الحصص الدراسية، المضامين، طرائق التدريس)، والتكوينية (التكوين الأساس والمستمر للمدرسين)، والتقويمية (المراقبة المستمرة والامتحانات)، بوصفها جوانب تقع في صميم مهام المدرسة.

صحيح أن معالجة هذا الموضوع تتطلب مقاربة هادئة ومبتكرة، كما تستدعي الجراءة في الحلول المقترحة والوقت الكافي لبلورتها. غير أن ذلك لا يمنع من اتخاذ بعض التدابير الفورية، التي يُقترح إدراجها ضمن البرنامج الاستعجالي، والتي سبق أن أكد على بعضها التقرير الأول للمجلس، ومنها بالأساس:

- تدقيق الساعات المخصصة لتدريس اللغات حسب الأسلاك، تبعاً لمستلزمات جودة التعلم، ووفق المعايير التي أثبتت نجاعتها في الأنظمة التربوية الناجحة، وذلك في

اتجاه تجاوز المفارقة القائمة بين الغلاف الزمني لعدد الساعات المخصصة لتدريس اللغات، وبين النقص الواضح في إتقانها والتحكم فيها لدى المتعلمين؛

• جعل العربية، بوصفها لغة التدريس، ولاسيما في الابتدائي والثانوي، موضوع مجهود نوعي مكثف؛ بتحديث طرائق تدريسها وتطوير أدوات قياس مستويات التحكم فيها؛

• العمل في اتجاه توفير المزيد من الشروط التنظيمية والبيداغوجية والتكوينية والتأطيرية، لدعم تدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية، وفتح المجال أمام أعداد متزايدة من التلاميذ لتعلمها، بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك في إطار رؤية واضحة ومتقاسمة قدر الإمكان، تقف على الحصيصة الحالية لتدريس الأمازيغية، بمكتسباتها وصعوباتها، وتستنشرف وضعها المستقبلي في المنظومة التربوية؛

• الإسراع بإعداد مخطط متكامل وموجه للرفع من مستوى التحكم في اللغات الأجنبية، على أساس أن تشكل المدرسة الابتدائية نقطة الانطلاق في بلوغ هذا الهدف؛

• العمل على وضع أطر مرجعية للكفايات اللغوية حسب اللغات، سواء في التعليم المدرسي أو الجامعي؛

• اعتماد برنامج لتعميق تكوين هيئة التدريس في اللغات، وتقوية قدراتها اللغوية والبيداغوجية في هذا المجال.

ويجدر التذكير بأن المجلس سيواصل أعماله واجتهاده من أجل الإسهام في بلورة تصور جديد للارتقاء بمهنة وهيئة التدريس والتكوين، في أفق دورته العادية ليوليوز 2009.

أما بالنسبة لبلورة رؤية استشرافية جديدة فيما يتعلق بالسياسة اللغوية، فإن المجلس سيسهم برأيه في هذا الموضوع في غضون سنة 2010.

أما في ما يتعلق باللاتمركز واللامركزية، فإن المجلس يرى أن هذا الورش يتطلب بذل مجهود نوعي يتوخى التقليل التدريجي من التدبير الممركز، من أجل فسح المجال أمام أجوبة محلية متنوعة تتجاوز النمطية، وفي اتجاه تحقيق هدف مزدوج:

• تعميق مسار اللاتمركز وتوسيع الاستقلالية وتوضيح الاختصاصات، ولاسيما بين الإدارة المركزية والأكاديميات والنيابات، وترسيخ المسؤولية والمحاسبة في مختلف مستويات المنظومة؛

- إطلاق دينامية لنهج لامركزي متدرج، قائم على بناء علاقات أكثر قربا مع الجماعات المحلية، في اتجاه تخويلها الاضطلاع بالجوانب المتعلقة بالبنائيات والتجهيزات المدرسية.

سابعا: توصيات ختامية: ثلاثة شروط حاسمة للنجاح

يعتبر المجلس بأن الفرصة مواتية اليوم من أجل وضع المدرسة المغربية على طريق الجودة والنجاح. لذلك سيكون من المؤسف وغير المقبول تقويت هذه الفرصة.

ومن أجل إنجاز البرنامج الاستعجالي، وتجسيد توصيات المجلس الأعلى للتعليم على أرض الواقع، فإنه يقترح الحرص على توفير ثلاثة شروط حاسمة للنجاح، وهي:
أولا: ترسيخ الريادة الناجعة والتدبير المحكم القائمان على الاضطلاع الكامل بالمسؤولية، والقدرة على التعبئة وحشد طاقات التغيير، والتمكن من كفايات التخطيط، والتدبير بالنتائج الخاضع للمحاسبة.

وينبغي أن تتحقق هذه الريادة على مختلف مستويات تدبير المنظومة، بانتقاء أفضل للقائمين على الشأن التربوي، وبتقوية قدرات التدبير والتواصل، وتنمية علاقات التعاقد بين مختلف مكونات المنظومة، وبينها وبين محيطها، على نحو يضمن التفعيل الأمثل للبرنامج، وكذا بنهج أسلوب التقويم السنوي لمسار إنجازها؛

ثانيا: التحصين الفوري والضروري لتمويل البرنامج: في هذا الإطار، يقترح المجلس التعامل مع البرنامج الاستعجالي بوصفه مشروعا قائم الذات، يندرج في المدى المتوسط، ويستلزم حاجيات وموارد خاصة، يجب أن تكون في منأى عن إكراهات الميزانية الاعتيادية. على أن يتم تمويل هذا البرنامج عبر صندوق خاص، يحظى بتمويلات عمومية منتظمة ومعروفة، وبتدبير ناجع وشفاف، لتغطية مجمل التكاليف الاستثمارية المباشرة لمشاريعه. ومن شأن السمة التوقعية لهذه الموارد أن تمكن القائمين على تدبير البرنامج الاستعجالي من التخطيط الفعال لعمليات التنفيذ، واستباق الحاجيات والنفقات، والتعبئة المنتظمة، حسب الحاجة للتمويلات الإضافية الداعمة.

من تم، يرى المجلس أن إحداث هذا الصندوق وتفعيله يُعدّ شرطا حاسما لضمان مصداقية هذا البرنامج وبلوغ أهدافه.

ثالثا: التزام كافة الفاعلين بمسؤولياتهم وواجباتهم تجاه المدرسة، وذلك بالحرص على:

- جعل تنفيذ البرنامج مسؤولية حكومية، تسهم فيه كل القطاعات ذات الصلة؛

- تأمين المناخ الملائم للتنفيذ، واعتماد مقاربة تشاركية مع جميع المعنيين، ولاسيما، تجاه الفاعلين التربويين والفرقاء الاجتماعيين في تدارسه وتدقيقه وإغنائه. وذلك في اتجاه الالتزام بأهداف متقاسمة قدر الإمكان، كفيلة بتملكها من طرف الجميع، وعلى نحو يضمن الانخراط الفعال لمختلف الأطراف المعنية، كل من موقعه، في عمليات التطبيق؛
- تقوية الشراكات المؤسساتية مع شركاء المدرسة، ولاسيما الجماعات المحلية والمقاولات وهيئات المجتمع المدني.

وإجمالاً، فإن المجلس، وهو يدلي بوجهة نظره هذه، يؤكد أنه مهما تكن نجاعة الاختيارات والمشاريع المقدمة، ومهما تكن أهميتها وضرورتها، وما يمكن أن تعرفه من تعديلات واستدراكات، فإن الأهم بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين اليوم، هو الدخول الفعلي في زمن الإنجاز، ضمن سيرورة جديدة وحازمة في التنفيذ الأمثل والشامل، بطرق أكثر نجاعة في التطبيق والتقويم، وعلى نحو يجعل كل فاعل وكل طرف يتحمل المسؤولية المنوطة به تجاه إنجاز المدرسة المغربية.

وإن المجلس، إذ يؤكد أن البرنامجين الاستعجاليين، يندرجان في صلب السياسات العمومية، كما أن تنفيذهما يقع في صميم مسؤولية الوزارات المعنية، فإنه يضع نفسه رهن إشارة مختلف القطاعات ذات الصلة، في نطاق اختصاصاته الاستشارية والتقويمية والاقتراحية، من أجل الإسهام في إنجاز المدرسة المغربية الجديدة.